دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التضخم الركودي : سرطان الاقتصاديات الحديثة
المصدر:	مجلة الدبلوماسي
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	ابن ربيعان، عبدالله
المجلد/العدد:	ع 59
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2012
الشهر:	فبراير
الصفحات:	32 - 33
رقم MD:	390472
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	البطالة ، التضخم الاقتصادي ، النظم الاقتصادية ، الاستهلاك ، الأزمات الاقتصادية ، التنمية الاقتصادية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/390472

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التضخم " الركودي"... سرطان الاقتصاديات الحديثة

عبدالله بن ربيعان

اقتصادي سعودي – بريطانيا

التضخم، الغلاء، ارتفاع التكاليف ...مصطلحات تتداول بين الناس في حياتهم اليومية، وتقود إلى معنى أو نتيجة واحدة، وهو أن الدخول لم تعد تكفي لشراء الاحتياجات اليومية. وتختلف تفسيرات ظاهرة التضخم بين مدارس الاقتصاد المختلفة، كما أن ظاهرة التضخم الركودي أصبحت المسيطر على الاقتصاديات الحديثة، كبيرها وصغيرها، حتى أصبح يشار إليها بالسرطان، الذي ينهش في جسد الاقتصاد، من دون أن يوجد له علاج ناجع.

في الأسطر التالية سنتعرف على التضخم وأنواعه وأسبابها ومن فم نتوقف مع بداية التضخم الركودي ونشأته وصعوبة التخلص منه.

تعريف التضخم ومصادره :

يعرف التضخم Inflation بانه "الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار" ، وهو يقاس على أساس سنوي بما يعرف بمعدل التضخم , Inflation rateوالطريقة المعروفة للقياس هي تحديد سلة معينة تحتوي على عدد من السلع والخدمات التي يحتا جها النا س في حياتهم ، ومن ثم تحدد أسعار تلك السلع والخدمات ليقاس عليها أي تغير في أسعار سلع وخدمات هذه السلة في العام المقبل الذي يليه وهكذا ، وتسمى السنة التي يقاس عليها بسنة الأساس Base Year .

ويحسب معدل التضخم حسب معادلات معينة ، منها معادلة باش Paasche ومعادلة لاسبير Laspeyre أو غيرهما، كل عمل هذه المعادلات هو معرفة الفرق بين سنة القياس (السنة الحالية) ، وسنة الأساس (السنة الماضية) .

وينشأ التضخم عادة من مصدرين هما زيادة الطلب Demand- Pull Inflation , ويعني ببساطة أن الناس في المجتمع زاد طلبها الكلي على السلع والخدمات بكميات تفوق ما هو متوافر في السوق ، فزادت أسعار السلع والخدمات المتوافرة في السوق.

النوع الثاني وهو تضخم العرض ، ويسمى تضخم التكاليف, Cost- Push Inflation ويعني أن تكاليف إنتاج السلع والخدمات في السوق ارتفعت على المنتجين بسبب أو آخر، فارتفعت تبعا لها الأسعار في السوق.

وهناك مصدر ثالث ناتج بشكل أو بأخر عن المصدر الثاني وهو التضخم المستورد ، ويعني أن الدولة المستوردة تستورد التضخم مع وارداتها من السلع والخدمات ، لاسيما إذا ما كانت الدولة المصدرة يرتفع فيها معدل التضخم ، كما يمكن ربط المصدر الأخير بتذبذب أسعار صرف العملات ، وقد ترتفع الأسعار، نتيجة لانخفاض قيمة العملة المدفوع بها في عملية الاستيراد، وهذا مشاهد ومعروف بشكل لا يحتاج معه إلى شرح.

مقاييس التضخم وأنواعه:

لعل مقياس تضخم سلع المستهلكين "Consumer price index(CPI" هو أشهر مقا- التضخم المعروفة ، التي نقرأها في الصحف والدوريات عادة ، وهذا المؤشر يأخذ في اعتباره جميع عناصر السلة التي تحوي السلع والخدمات التي يستخدمها عامة الناس عادة .

وأقل شهرة منه مقياس تضخم أسعار الجملة "Wholesale Price Index ". وللتضخم أنواع كثيرة أشهرها التضخم الزاحف ، ويسمى الطبيعي ، وهو الذي يسير ببطء، والمعتدل ، والجامح ، والسريع ، وعادة يقال إن التضخم إذا كان في حدود ٣ في المئة سنويا فهو طبيعي، واذ ا ما كان تحت ١٠ في المئة كفو مرتفع ، واذا ما جاوز ١٠ في المئة كفو جامح ، ويسمى الأخير في كتب الاقتصاد "Hyperinflation"، وإن كان هناك بعض التحفظ على إطلاق هذا المصطلح على كلير من حالات التضخم ، حتى لو جاوزت

١٠ في المئة.

اختلاف المدارس في تفسير التضخم:

في بداية نشأة علم الاقتصاد الذي يؤرخ له بكلاب آدم سميث "ثروة الأمم Wealth of Nations الذي نشر ١٩٧٦ خلال طفرة الزراعة في بريطانيا لم يكن التضخم شيئا معروفا، وكانت المدرسة الأولى في الاقتصاد تعتمد قانون ساي الشهير للأسواق الذي يقول إن العرض يخلق طلبا مماثلا له، أو "Supply creates its own demand ، وساي هو مفكر فرنسي عاش في أواخر القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر الميلادي ، وكان أحد رواد مدرسة الاقتصاديين الأولى التي عرفت في ما بعد بمدرسة التقليديين أو الكلاسيك .

وقد سقط قانون ساي المشار إليه خلال أزمة الكساد الكبير "Great depression" 1929 - 1932 ، حيث كانت السلع معروضة بكثرة في السوق ، ولكنها لم تخلق طلبا مساويا لها، فقد توقف الناس تحت ضغط ووطأة الأزمة عن التسوق والشراء، ولم يعد قول ساي مناسبا لحالة الاقتصاد التي سادت خلال الأزمة أو بعدها.

وبعد أن أسس الاقتصادي الأمريكي الشهير ميلتون فريدمان مدرسة النقديين في أوائل الستينات من القرن الماضي ، سادت آراء هذه المدرسة حول التضخم ، ورأي هذه المدرسة الشهير أن التضخم ما هو إلا نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة too much money" chasing too few goods ، وبالتالي فإن التضخم ينشأ عن كثرة المعروض النقدي ، ويجب على البنك المركزي تحديد عرض النقود وعدم زيادته بطريقة تؤدي إلى زيادة التضخم.

وحينما تسيدت المدرسة الكينزية ، نسبة إلى الاقتصادي المعروف جون مينارد كينز، الفكر الاقتصادي تبنت هذه المدرسة شرح مصادر التضخم ، واعادته تقريبا لما ذكرناه سابقا في تعريف التضخم ومصادره .

ولأن هناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة ، فإن بعض الاقتصاديين لمجرى أن التضخم لا بد منه لعلاج البطالة ، زيادة التضخم تعني أن هناك زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات ، وبالتالي فلا بد أن يزيد العرض الكلي ، وتتطلب زيادة العرض الكلي زيادة التوظيف وفرص العمل ، وهو ما يعني قدرا أقل من البطالة.

وهذا التحليل البسيط الذي يعرف بمنحنى فيليبسPhillips curves كان يعتقد به كثير من الاقتصاديين ، وكانت السياسة المتبعة هي تضخم أقل وبطالة أعلى أو بطالة أقل وتضخم أعلى.

بعبع التضخم الركودي:

في أواسط السبعينات الميلادية من القرن الماضي بدأ يظهر إلى السطح ما يعرف بمصطلح التضخم الركودي Stagflation," ، ويجوز أيضا عكس الكلمة لتكون الركود التضخمي بحسب تعريب الكلمة في بعض المصادر، وهو مصطلح مركب يجمع كلمتي ركود Stagnant وكلمة تضخمInflation . وفي حالة التضخم الركودي يرتفع التضخم رغم أن طلب الناس الكلي لم يزد، وترتفع البطالة وللّخفض نسبة النمو الاقتصادي في البلد. وفي هذا الوضع انكسرت العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة حسب ما ذكرنا في منحنى فيليبس سابقا، وأصبح على المجتمع ليس الاختيار بين التضخم والبطالة وانما تحملهما معا، وهو ما يؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي ، نتيجة لقلة الشراء وضعف فرص التوظيف . وهذا الوضع الذي نشأ أو عرف في أمريكا أولا في أواسط السبعينات ما زال مسيطرا على اقتصاديات كبرى ومنها أمريكا وأوروبا. وأصبحت كثير من السياسات النقدية والمالية عاجزة عن حل هذا النوع من التضخم المصحوب بالبطالة.

قانون "ساي" للأسواق سقط بعد أزمة الكساد الكبير.

ورغم كثرة الآراء والتفسيرات بحسب اختلاف المدارس الاقتصادية ، إلا أن حل لغز التضخم الركودي ما زال غير مقدور عليه ، وما زال هذا النوع هو الجاثم على صدور الدول ، كبيرها وصغيرها.

ويعود سبب نشوء هذا النوع من التضخم أساسا إلى أنه بعد إنهاء اتفاقية بريتون وودز الاقتصادية التي كانت تربط العملات بالذهب من خلال الدولار الأمريكي أن انفرطت السبحة ولم تعد العملات ترتبط بالذهب ولا الفضة ولا غيرهما، وهو ما أعطى البنوك المركزية في العالم فرصة طباعة النقود بلا حساب ولا منطق ، فكان أن أصبحت النقود بلا قيمة ، وحيث يشير أحد البحوث إلى أننا لو أردنا شراء كل السلع المعروضة في كل العالم ، لكفانا فقط ٢ في المئة من المعروض من النقود في العالم لشرائها.

ومن مثل هذا القول يتضح أساس المشكلة، فالأفراط في طباعة النقد هو جزء كبير من مشكلة التضخم في العالم . ولا تستغرب إذا ما سمعت أو قرأت حديثا عن مطالبات اقتصاديين كبار حاليا لضرورة العودة إلى ربط العملات بالذهب والفضة.